أنطوان شلحت

رابطة «بريت شالوم» بين الماضي والحاضر

المقاربة الثنائية القومية كـ«تصحيح» لمواقف الصهيونية إزاء «المسألة العربية»

(*) الكتاب: بريت شالوم (تحالف السلام) والصهيونية الثنائية القومية: «المسألة العربية» كمسألة يهودية

(*) المؤلف: عدي غوردون (محرّر)

(*) إصدار: منشورات كرمل- القدس؛ مركز منيرفا للتاريخ الألماني في الجامعة العبرية- القدس؛ ٢٠٠٨

(*) يسلط هذا الكتاب مزيدًا من الضوء على رابطة «بريت شالوم» (تحالف السلام) الصهيونية، التي تأسست في القدس في أخريات العام ١٩٢٥ (تؤكد مصادر إسرائيلية أخرى أن تأسيسها تم في ربيع ١٩٢٦)، في إثر انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع عشر في فيينا، وما تمخّض عنه من غلواء خطاب الحركة التنقيحية بزعامة زئيف جابوتنسكي. وقد سعى مؤسسو هذه الرابطة، أصلاً، إلى ما أسموه «تصحيح مواقف الحركة الصهيونية» إزاء السكان العرب في فلسطين، بخلاف مقاربة التنقيحيين، وذلك بواسطة الدعوة إلى «شق طريق تتيح إمكان توصل العبريين والعرب إلى تفاهم بشأن سبل حياة مشتركة في أرض إسرائيل، على أساس المساواة الكاملة في الحقوق لقوميتين تتمتعان بحكم ذاتي (أوتونوميا) واسع النطاق، وتتبعان طرائق عمل مشتركة لمصلحة تطوّر البلد برمته»، طبقًا لما ورد في دستور الرابطة.

وينوّه محرّر الكتاب، وهو الباحث والأستاذ الجامعي الإسرائيلي عدي غوردون (الجامعة العبرية في القدس)، بأنه على الرغم من أن مؤسسي الرابطة وأعضاءها توصلوا إلى الاستنتاج القاضي بضرورة «تصحيح المواقف الصهيونية» إزاء «المسألة العربية»، إلا أن الدوافع التي كانت تحرّك كلاً منهم مختلفة من واحد لآخر، فإن جزءًا منهم كانت تحركه، أساسًا، اعتبارات واقعية سياسية ناجمة عن تحليل مخصوص للمتغيرات والمقاربات التاريخية المستجدة عقب انتهاء

لم تنجح «بريت شالوم»، بطبيعة الحال، في تحقيق إنجازات مهمة تجسد طروحاتها. ولم تغيّر أركان الوعي الصهيوني إزاء «المسألة العربية». كما أنها أخفقت في توسيع قاعدتها الجماهيرية، بل على العكس ظلت هذه القاعدة تتقلص عامًا بعد عام، وخاصة في إثر ثورة ١٩٢٩ (ثورة البراق)، إلى أن أُعلن عن حلها نهائيًا في العام ١٩٣٣. غير أن أفكارها الرئيسة بقيت بمثابة مصدر إلهام لمثقفين صهيونيين آخرين، لعل أبرزهم يهودا ليف ماغنيس، الذي تولى منصبي مستشار ورئيس الجامعة العبرية في القدس، والذي كان المبادر، في العام ١٩٤٢، إلى تأسيس رابطة أخرى بالمواصفات نفسها حملت اسم «إيحود» - اتحاد، وحاولت أن تستفيد من عبر الرابطة السابقة كي يُكتب لها البقاء والصمود

الحرب العالمية الأولى، في حين أن جزءًا آخر منهم كانت لديه اعتبارات أيديولوجية وأخلاقية، بل وحتى دينية يهودية. كما أن بعضهم تركز في الإعراب عن القلق جراء التطورات السلبية التي يمكن أن تترتب على تلك المواقف في أوساط عرب فلسطين والعالم العربي عامة، بينما تمحور البعض الآخر في ما قد يحدث من «إسقاطات هدّامة»، نتيجة لذلك، داخل الحركة الصهيونية نفسها وفي أوساط «اليشوف» فقط.

وقد امتنعت «بريت شالوم»، في أول عهدها، من التماهي مع موقف سياسي محدّد، أو مع خطة سياسية عينية، وعرضت نفسها باعتبارها رابطة فكرية غير سياسية تتطلع إلى اقتراح أدوات تحليلية على أبناء «اليشوف» بقواه السياسية المختلفة، استنادًا إلى ما تملكه من تجربة ومؤهلات علمية في مضمار الدراسة والفكر. لكن بمرور الوقت سرعان ما أصبحت تتماهى، عيانًا بيانًا، مع برنامج سياسي يدعو إلى إقامة دولة ثنائية القومية يهودية- عربية في فلسطين، ورأت أن هذا البرنامج يضمر، في العمق، حلاً للصراع القومي المتأجج في البلد، ويشكل بديلاً راديكاليًا لمشروع إقامة دولة يهودية قومية، وهذا المشروع الأخير هو الذي وقف، في ذلك الوقت، في صلب غاية أبرز الناشطين الصهيونيين وأبناء «اليشوف»، في معظمهم.

يشمل الكتاب مجموعة مداخلات، جاءت في إثر يوم دراسي خاص عقد في العام ٢٠٠٥ في الجامعة العبرية في القدس، وكان بعنوان: «ثمانون عامًا على بدايات رابطة بريت شالوم: السياق الوسط أوروبي»، أمّا عبارة «المسألة العربية كمسألة يهودية» في عنوان الكتاب، فإنها مأخوذة من العالم التربوي عكيفا إرنست سيمون، وهو أحد مؤسسي الرابطة.

تحاول بعض المداخلات أن تتعقب جذور فكرة الدولة الثنائية القومية في الفكر الصهيوني، والتي ألهبت خيال أعضاء «بريت شالوم» في ذلك الوقت. ومن الاستنتاجات، التي جرى التوصل إليها يتعين ذكر الاستنتاج الذي يربط بين واقع أن هذه الفكرة أخذت مدًا واسعًا في دول وسط أوروبا، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وبين كون أعضاء الرابطة، في معظمهم، من دول وسط أوروبا، وخاصة دولتي ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا.

وتتفق مداخلات أخرى مع غالبية الدراسات الإسرائيلية، التي تناولت «بريت شالوم» بالقراءة والتحليل، في ملاحظة أنها منذ تأسيسها شهدت صراعًا مكشوفًا بين تيارين فيها:

الأول- تيار بزعامة عالم الاجتماع أرثر روبين، وهو شخصية مركزية في القيادة الصهيونية في ذلك الوقت، إذ أنه أشغل منصبي عضو الإدارة الصهيونية العامة ومدير قسم الاستيطان فيها، والذي تولى رئاسة الرابطة. وقد عمل هذا التيار على أن تكون الرابطة هيئة فكرية فقط متنائية عن الخلافات السياسية الداخلية في الحركة الصهيونية.

والثاني- التيار الذي عُرف باسم «التيار الراديكالي»، وكان يطالب بجعل الرابطة هيئة فاعلة وأحد اللاعبين المركزيين في الحركة

الصهيونية. وبدءًا من العام ١٩٢٧ أصبح هذا التيار هو المهيمن. وبرز بين زعمائه مثقفون يهود كبار مثل الباحث المتخصص في شؤون التصوّف اليهودي غرشوم شالوم، والعالم التربوي عكيفا إرنست سيمون، والصحافي روبرت ويلتش، والفيلسوف شموئيل هوغو بيرغمان، وهانس كوهين، سكرتير الرابطة (الأخيران كانا على صلة وثيقة في أثناء دراستهما الجامعية في براغ، تشيكوسلوفاكيا، واعتبرا الفيلسوف مارتين بوبر معلمهما الروحي).

لم تنجح «بريت شالوم»، بطبيعة الحال، في تحقيق إنجازات مهمة تجسد طروحاتها. ولم تغيّر أركان الوعي الصهيوني إزاء «المسألة العربية». كما أنها أخفقت في توسيع قاعدتها الجماهيرية، بل على العكس ظلت هذه القاعدة تتقلص عامًا بعد عام، وخاصة في إثر ثورة ١٩٢٩ (ثورة البراق)، إلى أن أُعلن عن حلها نهائيًا في العام ١٩٣٣. غير أن أفكارها الرئيسة بقيت بمثابة مصدر إلهام لمثقفين صهيونيين آخرين، لعل أبرزهم يهودا ليف ماغنيس، الذي تولى منصبي مستشار ورئيس الجامعة العبرية في القدس، والذي كان المبادر، في العام ١٩٤٢، إلى تأسيس رابطة أخرى بالمواصفات نفسها حملت اسم «إيحود» – اتحاد، وحاولت أن تستفيد من عبر الرابطة السابقة كي يُكتب لها البقاء والصمود (**كنا قد توقفنا عند نشاط رابطة إيحود في العدد رقم ٣٤ من «قضايا إسرائيلية»، بواسطة قراءة أحد الكتب الإسرائيلية الذي تخصص في دراستها**).

ثمة أهمية شديدة الخصوصية في مداخلات الكتاب، هي تلك الكامنة في التمييز بين ثلاثة مصائر آل إليها ثلاثة أشخاص كانوا على صلة بـ«بريت شالوم»، وهم: أرثور روبين، رئيسها الأول، وهانس كوهين، سكرتيرها الأول، وي. ل. ماغنيس، الذي لم يكن عضوًا مسجلاً فيها، لكنه اعتبر أحد المقربين من المؤسسين، فضلاً عن كونه أحد المكملين لطريقها وأفكارها بعد اندثارها، كما سلفت الإشارة. وعلى الرغم من أن الحديث يدور على ثلاثة مصائر، كما سيتبين لأول وهلة، إلا أنها تشير في العمق إلى طريقين أو نهجين في مجال وضع الصهيونية ضمن سياقها الصحيح.

ولدى سبر غور هذه المصائر نجد أنه من جهة أولى عمل ماغنيس، بعد حل «بريت شالوم»، على دفع أفكار الصهيونية الروحانية (بوحي من تعاليم المفكر أحاد هعام، وهو أشير غينزبورغ)، وعلى دفع فكرة الدولة الثنائية القومية في فلسطين/ أرض إسرائيل قدمًا، معتقدًا أن في إمكانه أن يجعل هذه الأفكار تسيطر على الحركة الصهيونية برمتها، وأن تصبغ أفكارها العامة، بل وحتى على أعتاب إعلان إقامة دولة يهودية (إسرائيل) في العام ١٩٤٨، ظلّ يعمل على منع حدوث ذلك لدى جهات صهيونية مؤثرة ولدى جهات خارجية، وخاصة الإدارة الأميركية (**راجع مقالنا في العدد ٣٤ بعنوان «الدولة الثنائية القومية كحل ينقذ اليهود من أنفسهم»**).

أمّا روبين فكان من جهة أخرى، حتى وهو في موقعه رئيسًا لـ«بريت شالوم»، قريبًا إلى التيار الصهيوني المركزي، الذي يتبنى مقاربة الدولة اليهودية. وتشير الباحثة الإسرائيلية حدفاه بن يسرائيل، في مداخلتها التي يضمها الكتاب والتي جاءت تحت عنوان «ي. ل. ماغنيس وبريت شالوم»، إلى أنه في العام ١٩٢٦ وجّه روبرت ويلتش، أحد مؤسسي الرابطة، تهنئة إلى روبين بمناسبة عيد ميلاده الستين، وقال إنه يأسف لأنه لم يعد يعالج مشكلة العرب، فرد عليه روبين قائلاً إنه في واقع الأمر لم يعد مؤمنًا بإمكان الاتفاق مع العرب. وقد وصل هذا الردّ إلى ماغنيس فبادر على الفور إلى دعوة روبين إلى الانسحاب من النشاط السياسي إذا كان غير مؤمن بالاتفاق مع العرب، لأنه من دون اتفاق كهذا فإن أعمال القتل ستستمر وربما تتفاقم، وثمة ضرورة لتقديم تنازلات سياسية إلى العرب. كما أن ماغنيس وبّخ روبين على ادعائه أن العرب غير ناضجين للديمقراطية، مؤكدًا أن الذي يتذرع بهذا الادعاء لا بُدّ من أن يكون لا ساميًا. في الوقت نفسه فإن روبين بدأ يتبنى، بصورة تدريجية، جزءًا من الفرضيات التي كانت سائدة لدى المؤسسة الصهيونية، من قبيل الادعاء أن فلسطين مرتبطة بالشعب اليهودي أكثر من ارتباطها بالعرب، إلى أن اندمج في هذه المؤسسة كليًا، غير أنه بقي يؤيد «بريت شالوم» ويدافع عنها في اجتماعات الوكالة الصهيونية، وكانت حججه هي أنه حتى لو تميزت نشاطاتها بالسذاجة، وحتى لو لم يُكتب لها النجاح، فمن المفيد أن يرى العالم «أننا حاولنا طريقا أخرى»!.

عند هذا الحدّ يُطرح السؤال: لماذا لم ينضم ماغنيس إلى «بريت شالوم» بصورة رسمية؟.

تميل أغلب الاجتهادات في هذا الشأن إلى أن السبب الرئيس وراء ذلك هو أنه تميّز، في حياته كلها، بنزعة عمل فردانية مطلقة. غير أن هذا التفسير يبقى ناقصًا. ويبدو أن السبب الأرأس هو أن ماغنيس لم يؤمن بأن أعضاء «بريت شالوم» كانوا أنصار سلام مناهضين للعنف قلبًا وقالبًا، في حين كان يرى أن الحل لمشكلة اليهود والعرب في فلسطين يجب أن يكون منطلقا من مناصرة السلام ومناهضة الحرب والعنف بصورة مطلقة لا لبس فيها، ومن إيمان كامل بطريق السلام فحسب. وقد كان متشككًا بأن أعضاء الرابطة، وخاصة أرثر روبين،

وقد كتب كوهين، في إثر ثورة البراق العام ١٩٢٩، مقالة في صحيفة ألمانية (فرانكفورتر تسايتونغ) تضمنت اتهامًا صريحًا للصهيونيين بالمسؤولية عن تلك الثورة، وتفهمًا لردة الفعل العربية على الخطط الصهيونية. لكن الأهم من ذلك أن كوهين أوضح، في رسالة استقالته، التي كتبها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩، أنه انضم إلى صفوف الحركة الصهيونية في العام ١٩٠٩ لأنه وجد أنها تتيح إمكان العمل «في إطار حركة يهودية روحانية من أجل السلام والمُثل العالمية (الما فوق قومية)»، وهذا يعني أنه اعتبر الصهيونية بمثابة محطة أو مرحلة انتقالية إلى المُثل العالمية، وعندما أخفقت في أن تكون كذلك، بدءًا من العام ١٩٢٩ بحسب جدوله الزمني الخاص، قرر تركها ومغادرة البلد مرة واحدة وأخيرة.

اختاروا التمسك بالمقاربة الثنائية القومية لأسباب عملية، لا من منطلق الالتزام المطلق بالسلام. وقد سجل في يومياته، مثلاً، أن جزءًا منهم كان سيتهلل فرحًا لو أن بالإمكان التخلص من العرب بطريقة ما. من ناحية ثانية، فإنه آمن أن الديانة اليهودية هي ديانة الأخلاق والسلام على نحو إطلاقي. ولذا فإن النزعة الأخلاقية كانت في رأس سلم أولوياته. وتشير الدراسات عنه إلى أن صهيونيته ارتكزت إلى ثلاث غايات أساسية تطلع إلى بلوغها، وهي: تجديد الروحانية اليهودية؛ إنشاء مجتمع مثالي في أرض إسرائيل؛ صوغ إنسان يهودي جديد. وبناء على ذلك فقد رفض وعد بلفور (فور صدوره في العام ١٩١٧) جملة وتفصيلاً، وذلك لأنه يجعل الصهيونية مرتبطة بدولة إمبريالية عظمى، ولأنه يمنح امتيازات سياسية لليهود (من خلال دعم إقامة وطن قومي لهم) ويسلب السكان غير اليهود الحق في تقرير المصير.

هكذا نصادف أن الغلبة في أوساط المثقفين اليهود، الذين كافحوا من أجل «تصحيح المواقف الصهيونية» إزاء «المسألة العربية» من داخل هذه الحركة نفسها، لم تكن من نصيب أصحاب النزعة الأخلاقية، على غرار ماغنيس، في حين أن آخرين، على غرار روبين، انضووا لاحقًا تحت لواء المواقف، التي كانوا ينادون بتصحيحها، وحملوا العرب وزر هذا الانزلاق.

مع ذلك لا بُدّ من الالتفات إلى مصير ثالث منطوٍ على طريق مضادة، كان من نصيب هانس كوهين، وهو أحد مؤسسي «بريت شالوم» وأول سكرتير لها، وفحواه إعلان اليأس من إمكان «تصحيح الصهيونية». وكان من الطبيعي أن يستتبع ذلك قيامه بالاستقالة من منصبه رئيسًا لدائرة الدعاية في «كيرن هيسود» (الصندوق التأسيسي) في الوكالة الصهيونية، والذي كان بمنزلة المصدر التمويلي المركزي للنشاط الصهيوني، ومن ثمّ هجرته من فلسطين إلى الولايات المتحدة، حيث انخرط في البحث الأكاديمي، وأصبح من الباحثين الرواد في المسألة القومية.

وقد كتب كوهين، في إثر ثورة البراق العام ١٩٢٩، مقالة في صحيفة ألمانية (فرانكفورتر تسايتونغ) تضمنت اتهامًا صريحًا للصهيونيين بالمسؤولية عن تلك الثورة، وتفهمًا لردة الفعل العربية على الخطط الصهيونية. لكن الأهم من ذلك أن كوهين أوضح، في رسالة استقالته، التي كتبها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩، أنه انضم إلى صفوف الحركة الصهيونية في العام ١٩٠٩ لأنه وجد أنها تتيح إمكان العمل «في إطار حركة يهودية روحانية من أجل السلام والمُثل العالمية (الما فوق قومية)»، وهذا يعني أنه اعتبر الصهيونية بمثابة محطة أو مرحلة انتقالية إلى المُثل العالمية، وعندما أخفقت في أن تكون كذلك، بدءًا من العام ١٩٢٩ بحسب جدوله الزمني الخاص، قرر تركها ومغادرة البلد مرة واحدة وأخيرة.

طريق الصهيونية غير صحيحة

يشتمل الكتاب على مداخلة بقلم محرره، عدي غوردون، تتعلق

بهانس كوهين بعنوان «حب خائب: استقالة هانس كوهين من الحركة الصهيونية». وفيها يعيد تأكيد الإحداثيات التالية: استقال كوهين من وظيفته في «كيرن هيسود» في خريف ١٩٢٩، لأسباب ضميرية، إذ رأى أن احتمالات جسر الفجوة بين مواقفه وبين وجهة النظر الصهيونية الرسمية أصبحت معدومة (لكن الكاتب أشار أيضًا إلى أن هذه الاستقالة جاءت على ركام جبل هائل من حملات الهجوم التي تعرّض لها بسبب مواقفه من ثورة البراق، وذلك من جانب المؤسسة الصهيونية الرسمية وأبواقها الإعلامية). وواصل نشاطه في «بريت شالوم» إلى أن استقال منها أيضًا في أيلول ١٩٣٠، معتبرًا أنها ساومت في موضوعات لا يجوز المساومة فيها مطلقًا. وفي تشرين الثاني ١٩٣٣ تلقى دعوة لتدريس التاريخ الحديث في «سميث كوليج» في ولاية مساتشوستس الأميركية فلبّاها، وفي ربيع ١٩٣٤ غادر فلسطين برفقة زوجته وابنهما ولم يعد إليها بتاتًا.

ويبين غوردون أن كوهين كان من أشد أنصار المقاربة الثنائية القومية، في فترة تأسيس «بريت شالوم»، لكنه عندما شعر أن هذه المقاربة غير قابلة للتطبيق في ظروف فلسطين المستجدة، فإنه تبنى مقاربة أخرى تدعو إلى الاعتراف باليهود كأقلية في فلسطين، بحيث تكون حقوقها ووجودها محصنين وفقًا للقانون وبحماية بريطانيا وعصبة الأمم. وبرسم هذه المقاربة صاغ، في تشرين الثاني ١٩٢٩، مشروع دستور للرابطة. غير أن مقاربته هذه لم تثر اهتمام أحد، ولذا فإن طلاقه من الحركة الصهيونية بات سريعًا. وتدل يومياته والرسائل، التي كان يبعث بها إلى أصدقائه، على أن خطوة ترك صفوف الحركة الصهيونية كانت ناجمة، أكثر من أي شيء آخر، عن «إدراكه أن طريق الصهيونية هي طريق غير صحيحة».

وقد كانت ثورة البراق (أحداث ١٩٢٩)، وخاصة ردة الفعل من جانب الحركة الصهيونية وبريطانيا على هذه الثورة، هي السبب المباشر وراء استقالة كوهين من الحركة الصهيونية، غير أن خلفية هذه الاستقالة كانت آخذة في التبلور قبل ذلك التاريخ. وهي خلفية مرتبطة باعتقاده أن تطبيق الصهيونية لا بُدّ من أن يكون مقرونًا بممارسات مرفوضة من الناحية الأخلاقية.

وتشير المداخلة إلى العام ١٩٢٨ باعتباره العام الذي حسم اختيار كوهين هذا نهائيًا، وذلك بسبب حادثتين بارزتين وقعتا خلاله:

الأولى- احتدام الجدل بين كوهين وبين رئيس «بريت شالوم»، أرثر روبين، بشأن ضرورة تحويل الرابطة إلى هيئة سياسية فاعلة في الخريطة الحزبية الصهيونية، وقد رأى كوهين أن عدم تحويلها إلى هيئة ذات وزن من شأنه أن يحملها مسؤولية أخلاقية شديدة الوطأة.

الثانية- في ٨ حزيران ١٩٢٨ لقي عابرا سبيل عربيان مصرعهما بالقرب من بيت كوهين، على يد متطرفين يهود، لكن أحد جيرانه حاول إقناعه بأن يدلي بشهادة زور فحواها أن المجرمين هم عرب. وحول هذه الحادثة كتب كوهين في رسالة بعث بها إلى الصحافي روبرت ويلتش ما يلي: «لقد تدهورنا إلى حضيض مريع بسبب تطرفنا القومي. [...] يمكن القول إن ٩٥ بالمئة من أبناء اليشوف يؤيدون، في الوقت الحالي، جرائم قتل كهذه. [...] لقد قُتل أناس أبرياء سُذّج تصادف وجودهم عرضًا في ذلك المكان. حتى الألمان لم يفعلوا ذلك. وفي حين أن المثقفين الفرنسيين أقاموا الدنيا جراء قضية درايفوس، فإن جريمة القتل هنا لا تهم أحدًا على الإطلاق. وكما حدث في الحرب العالمية (الأولى) فإن أية بربرية، كما هذه الجريمة البربرية، تُعرض باعتبارها نتيجة حتمية. وإنني أستشف المشكلة العملية الكامنة في موقف كهذا، وذلك أبعد من المشكلة الأخلاقية. إلى أين سيقودنا هذا كله؟. يدعي بن تسفي أن هذا العمل سيردع العرب، لكنني أدعي العكس تمامًا. [...] لقد انفلتت هنا مشاعر عنصرية من الصعب وصفها».

في واقع الأمر فإن كوهين كان يقوم بجولة في أوروبا عندما اندلعت ثورة ١٩٢٩، وقد تعقب ما حدث خلالها وهو في الخارج، وكتب عن ذلك في يومياته. وفي هذا الصدد اعتبر أن المسؤولية عن اندلاع الثورة تقع على عاتق الحركة الصهيونية، لأنها أحجمت عن انتهاج سياسة أخرى إزاء السكان العرب. وحثّ كوهين كلاً من الفيلسوف مارتين بوبر (معلمه الروحي) ويهودا ماغنيس على التحرّك الفوري من أجل إحداث تغيير في السياسة الصهيونية يحول دون خوض حرب طاحنة مع الحركة القومية العربية.

وفي إحدى رسائله إلى ماغنيس، من تلك الفترة، كتب يقول:

«إن أخشى ما أخشاه هو أن تسير الصهيونية في الطريق الخطأ، التي تمضي فيها الحكومات كلها. [...] أخشى أن يكون أصدقاؤنا غير مدركين للوضع الحقيقيّ، أي أننا نواجه «ثورة قومية» لأمة مقهورة. إن الجماهير العربية الشعبية تحارب من أجل الأمة، أو من أجل الفكرة والمثال القوميين، مثل شعبنا تمامًا، أو مثل الشين فين (الجيش الجمهوري الإيرلندي) في حينه. وقد بقي أمامنا الآن طريقان: إمّا قمع العرب وإخضاعهم بواسطة استعمال القوة المفرطة، القوة العسكرية الإمبريالية أو القوة الكولونيالية من النوع الأسوأ، وإمّا أن تكشف الصهيونية، أخيرًا، عن وجهتها الحقيقية، وفحواها أنها ليست معنية لا بإقامة دولة ولا بجعل اليهود أكثرية ولا بتحقيق نفوذ

غير أن الأمل، الذي راود كوهين، بـ «تصحيح طريق الصهيونية» سرعان ما تلاشى، وغداة توجيهه الرسالة السالفة إلى ماغنيس، كتب في يومياته أن سياسة الإدارة الصهيونية أسوأ كثيرًا مما كان يتوقع ذات مرة، ولذا «لا يجوز لنا البقاء هناك، ولا يجوز لنا أن نكون جزءًا من هذا المشروع، وبناء عليه يجب أن نستقيل ببطء! أن نصمت وأن نقول وداعًا»!. وبعد هذه الملاحظة بيوم واحد كتب أيضًا أن قراره ترك صفوف الصهيونية يتعزّز أكثر فأكثر، ولم يعد في إمكانه أن يتحمل المسؤولية عن ممارساتها، وهذا يعني عدم قدرته على تحمل المسؤولية عن الجريمة.

سياسي. [. . .] يتعين علينا جميعًا أن نبذل كل ما في وسعنا كي نجد مسارات تربطنا بالعرب، وكي نغير ملامح الصهيونية كليًا إلى ناحية مناصرة السلام ومعاداة الإمبريالية واعتماد الديمقراطية، ففي ذلك كله تكمن الدلالة الحقيقية للروح اليهودية. وإذا ما تخلفنا عن أداء هذه المهمة فإنني أخشى ضياع الصهيونية الحقيقية».

غير أن الأمل، الذي راود كوهين، بـ «تصحيح طريق الصهيونية» سرعان ما تلاشى، وغداة توجيهه الرسالة السالفة إلى ماغنيس، كتب في يومياته أن سياسة الإدارة الصهيونية أسوأ كثيرًا مما كان يتوقع ذات مرة، ولذا «لا يجوز لنا البقاء هناك، ولا يجوز لنا أن نكون جزءًا من هذا المشروع، وبناء عليه يجب أن نستقيل ببطء! أن نصمت وأن نقول وداعًا»!. وبعد هذه الملاحظة بيوم واحد كتب أيضًا أن قراره ترك صفوف الصهيونية يتعزّز أكثر فأكثر، ولم يعد في إمكانه أن يتحمل المسؤولية عن ممارساتها، وهذا يعني عدم قدرته على تحمل المسؤولية عن الجريمة.

وفي ١٨ أيلول ١٩٢٩ كتب في رسالة إلى ويلتش قائلاً: «لم يعد في إمكاني أن أبقى هناك أكثر، لأن ما يتطوّر يتناقض مع أهدافي، كما أن نشاطي في المجموعة (بريت شالوم) يجري استغلاله من أجل التستر وتشجيع ما لا يجوز التستر عليه أو تشجيعه».

وخلاصة القول إن موقف هانس كوهين إزاء الصهيونية، الذي أدى إلى توصله لاستنتاج قاطع يفيد بعدم صحة طريقها فيما يتعلق بـ «المسألة العربية»، انطلق أساسًا من رؤية التناقض الفاضح بين ممارساتها وبين المقاربة الأخلاقية، وهي الرؤية نفسها التي انسحبت على موقفه إزاء «بريت شالوم» أيضًا.

وبغية إضاءة هذه الرؤية أكثر، نشير إلى ما يلي:

(*) **أولاً**- أكد كوهين أنه يتعين على «بريت شالوم» أن تحسم بين خيارين: إمّا الأخلاق وإمّا الصهيونية. وأضاف في السياق نفسه: إن أرثر روبين لاحظ هذه المواجهة بدقة متناهية، واختار الصهيونية، ولذا فإن أخلاقيته، منذ هذا الاختيار فما بعد، أصبحت في عداد الأموات.

(*) **ثانيًا**- في أكثر من مناسبة استفظع كوهين حقيقة أن الكثيرين من أعضاء «بريت شالوم» كانوا متمسكين بوجهة نظر مغلوطة لا يجوز، بموجبها، التخلي عن الصهيونية حتى في حال استحالة تطبيقها بوسائل أخلاقية، وبذا فقد أخذوا يشرعنون استعمال القوة، وعندما يغدو «الخيار بين سياسة القوة وبين ترك صفوف الصهيونية، فلا بُدّ من أن أختار الطريق الثانية». من ناحية أخرى فإنه عبر عن رفضه أن تتحول الرابطة إلى ورقة التوت التي تستر عورات الصهيونية السياسية.

(*) **ثالثًا**- في كتابه «شرق وغرب» (الصادر في برلين في العام ١٩٣١) كتب ما يلي: «إن التاريخ يظهر، بجلاء، أن الشعوب المقهورة حظيت بالحرية من خلال الهبّات (الشعبية) والوسائل العنيفة فقط، وبناء على ذلك فإن انعدام مثل هذا الأمور كان بمثابة دليل للقاهرين أن الأوضاع على ما يُرام».

(*) **رابعًا**- كان كوهين أحد أنصار السلام القلائل في «بريت شالوم»، ولذا فقد اعتبر أن ثورة ١٩٢٩ هي محك حاسم لا للقيم

الأخلاقية واليهودية فحسب، وإنما أيضًا لمبادئ مناصرة السلام ومناهضة العنف. وقد كتب في رسالة إلى مارتين بوبر بتاريخ ٢ أيلول ١٩٢٩ «علينا أن نثبت أنفسنا الآن. إذا لم نفعل ذلك الآن فما نفع مناصرتنا للسلام ومناهضتنا للإمبريالية وتأييدنا للاشتراكية؟».

(*) **خامسًا**- إن عاملاً رئيسًا في عزوف كوهين عن الصهيونية واستقالته من «بريت شالوم» كان كامنًا في قناعته، التي بدأت قبل ثورة ١٩٢٩، أن زعماء الصهيونية والأكثرية الساحقة من أبناء «اليشوف» العبري غير معنيين عمليًا بإنهاء النزاع مع العرب.

(*) **سادسًا**- كتب كوهين في يومياته، بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٣٠، ما يلي: «إن كفاح أنصار السلام يجب أن يكون، أولاً وقبل أي شيء، ضد النزعات القومية. وهكذا فقط يمكن نزع السلاح. تحديد الأهداف: أ) على المدى المباشر: لا يجوز للشخص الفرد أن يتطوّع ويشترك (بحجة الدفاع عن أمته) في حرب أو في الإعداد لحرب؛ ب) على المدى البعيد: إنهاء عهد ولاء الفرد للأمة باعتباره واجبًا علويًا، وتربية الإنسان على الولاء للإنسانية والدولة العالمية (الدفاع عن الإنسانية في مواجهة الأمة)».

وبقدر ما إن أحكام كوهين بشأن الممارسات الصهيونية العينية كانت صائبة، فإن توقعاته للمستقبل شفّت عن بُعد نظر وعن كفاءة لافتة في استشراف الآتي، وهي تبدو هنا والآن أشبه بالنبوءة في حينه. ومنها، مثلاً، أنه كتب في رسالة إلى ويلتش، في ربيع ١٩٣٠: «من المنطقي الافتراض أنه سيكون بالإمكان، عبر استعمال وسائل عدوانية فتاكة، تأسيس أكثرية (يهودية) هنا (أي في فلسطين). لكن ما الذي سيحدث عندئذ؟ لا شيء. ستقام دولة يهودية صغيرة. فما لي ولها؟. إذا كنت (أصلاً) معنيًا بدول فسأعنى بدول مثل الدولة الانكليزية أو الدولة الروسية، حيث توجد إمكانيات كبيرة لصوغ مستقبل وإنسان من نوع جديد، وهو أمر سيظل مفتقرًا هنا (في الدولة اليهودية) بصورة مطلقة. علاوة على ذلك فإن هذه الدولة الصغيرة ستكون، دائمًا، مدججة بالسلاح حتى العنق، ضد حالات الانفصال من الداخل، وضد «العدو» المحيط بها».

وفي صيف ١٩٣٢ كتب في يومياته: «إن الصهيونية هي، على نحو مكشوف تمامًا، حركة اضطهاد معادية للاشتراكية وقامعة للحريات. [. . .] وفي هذا الشأن فإن النوايا الطيبة للبعض، أو العقلانية الذاتية لأفراد قلائل، مثل هوغو بيرغمان، لن تكون نافعة على الإطلاق».

ولإتمام الدائرة من حول أفكار هانس كوهين، هذا المثقف اليهودي الذي قرّر العزوف عن الصهيونية بعد أن تبين له من خلال الوقائع الملموسة أن طريقها ليست أخلاقية بتاتًا، وكان بمثابة نموذج غير مسبوق، إليكم ترجمة مقاطع من رسالة استقالته من «كيرن هيسود»، التي كتبها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩، ووجهها إلى المسؤول عنه، برتولد فايبل، وتضمنت معتقداته الرئيسة، وقد جرت الإشارة إليها في سياق سابق، وهي تُعدّ الرسالة الأكثر اقتباسًا عنه:

[. . .] إن المسألة العربية هي المحك الأساس للصهيونية. وموقفي هذا لم ينجم عن تماهٍ مع العرب، أو عن تثمين فائض لسجاياهم، إذ أن جلّ اهتمامي كان دائمًا منصبًا لا على العرب، وإنما على اليهود ويهوديتهم وصمودهم في المحك البشري. وفي هذا الشأن فإن الهستدروت الصهيونية قد خيبت الأمل كليًا، كما تبين لي شيئًا فشيئًا. إن التجربة الحاسمة كانت الهبّة القومية العربية في آب ١٩٢٩ [. . .] إننا نتطلع لأن نكون ضحايا الهجوم، الأبرياء من أي ذنب [. . .] غير أننا يجب أن نرى الأسباب العميقة لهذا التمرّد [. . .] إن الحركة القومية العربية آخذة في تعزيز قوتها، وستستمر في تعزيزها. والتوصل إلى اتفاق معها، بعد فترة قصيرة، سيكون أصعب مما هو عليه الآن، حتى ولو ازداد عددنا في البلد بعشرات ألوف أخرى. أعتقد أن في إمكاننا البقاء لفترة طويلة في أرض إسرائيل، بل والتوسع أيضًا فيها، بداية بمساعدة (الحراب) الانكليزية، ومن ثمّ بمساعدة حرابنا الذاتية، التي نطلق عليها اسمًا معيبًا هو الـ «هاغناه» [. . .] لكن بهذه الطريقة لن يكون في إمكاننا البقاء من دون الحراب. وستغدو الوسائل هي التي تحدّد أهدافنا. وعندها لن يبقى في أرض إسرائيل اليهودية أي ذكر من صهيون التي كنت أعمل من أجلها.

آينشتاين و«بريت شالوم»

تتناول سائر مداخلات الكتاب أفكار أعضاء آخرين في «بريت شالوم» برزوا فيها وكانوا مؤثرين على طريقها، ومنهم أرثر روبين وشموئيل هوغو بيرغمان وروبرت ويلتش. كما تتناول إحدى المداخلات، وهي بقلم عوفر أشكنازي، أستاذ التاريخ في الجامعة العبرية- القدس، علاقة العالم اليهودي ألبرت آينشتاين، صاحب النظرية النسبية، بهذه المجموعة من مكان إقامته في الخارج. فمن المعروف أنه كان من المؤيدين لها، وعمل على نشر أفكارها ومقارباتها خارج فلسطين، وكتب في الصحافة العالمية، وخاصة الصحافة الانكليزية، مقالات حملت آراء مماثلة لآرائها، ولا سيما فيما يتعلق بالحل الثنائي القومية للصراع بين اليهود والعرب.

ويؤكد الكاتب أن تأييد آينشتاين كان عبارة عن استنساخ نمط سلوكي درج عليه في نشاطاته ضمن حركات سلام عالمية في ذلك الوقت، وتميز أساسًا بمناهضة الحرب والنزعات العسكرية. فضلاً عن ذلك فإن آينشتاين كان يعتقد أن الدولة القومية، التي تستمد حقها في الوجود من الأيديولوجيا القومية المتعصبة، هي مؤسسة

تنطوي على إسقاطات مدمّرة. وفي العام ١٩٣٣ أكد أن الدواء لذلك كامن في عودة النزعة العالمية (الما فوق قومية) إلى نصابها، والمقصود النزعة العالمية للثقافة، والنزعة الكوسموبوليتية للتجارة والصناعة، والتسامح الواسع للفكر. وهو ما كان سائدًا، وفقًا لقراءته، قبل الحرب العالمية الأولى.

غير أن الكاتب يشير إلى أن آينشتاين كان، في الوقت نفسه، صهيونيًا، وقد رأى أن الصهيونية تحمل رسالة أخلاقية عملية، من شأنها أن تحرّر اليهود من نموذج الغيتو، وأن تتيح إمكان تأسيس «مركز روحاني يهودي يقف في طليعة الأخلاق الإنسانية». ويعزو الكاتب اقتراب آينشتاين من الفكر الصهيوني إلى تنامي اللاسامية في ألمانيا، إلا أنه على الرغم من ذلك بقي مؤيدًا لفكرة «إقامة مركز (في فلسطين) يكون فيه حكم ذاتي ثقافي يهودي كامل»، وذلك لأن احتمالات أن يحظى اليهود بحكم ذاتي من هذا القبيل في دولة أخرى هي، برأيه، احتمالات ضئيلة للغاية، معلنًا أنه «صهيوني» لكنه ليس «يهوديًا قوميًا».

لكن لا بُدّ من الإشارة إلى أن آينشتاين، الذي كان البعض يتهمه بالسذاجة أو السطحية السياسية وباتخاذ الموقف ونقيضه في الآن ذاته، غيّر مقاربته هذه في العام ١٩٤٤، وأعلن في إثر المحرقة النازية في أوروبا «أن هناك ضرورة، باسم الإنسانية والعدالة، لإقامة سلطة يهودية في أرض إسرائيل تضمن ملجأ آمنًا لليهود». وبعد ذلك، سرعان ما تنكر بصورة كاملة للأفكار التي حملها خلال مرحلة تأييده «بريت شالوم»، حين أعلن، في العام ١٩٤٩، عبر برنامج إذاعي في الراديو الأميركي أن «المسؤولية، التي تقع على عاتق الصهيونية جراء عدم تأسيس حياة مشتركة لليهود والعرب في أرض إسرائيل (فلسطين)، أدنى كثيرًا من المسؤولية، التي تقع على عاتق العرب».

وكما بقية أعضاء «بريت شالوم»، فإن ثورة ١٩٢٩ الفلسطينية كانت المحك الأكبر لموقف آينشتاين الأخلاقي. وفي هذا الشأن يبين أشكنازي أن موقفه في البداية إزاء تلك الثورة كان قابلاً للتأويل. ففي مطلع أيلول ١٩٢٩ قدّم استقالته من الرئاسة الفخرية لـ «الرابطة ضد الإمبريالية ومن أجل الاستقلال القومي»، لأن هذه الرابطة شجبت ممارسات الاستيطان الصهيونية في فلسطين. وبعد هذه الاستقالة بشهر واحد نشر مقالة في صحيفة «مانشستر غارديان» الانكليزية اتهم في سياقها وسائل الإعلام البريطانية بـ «عدم فهم ما يحدث في أرض إسرائيل»، مؤكدًا «أن ما حدث (ثورة البراق) هو أن غوغاء عربًا، جرى التغرير بهم وتنظيمهم من طرف سياسيين متآمرين يستغلون العصبية الدينية في أوساط الجهلة، قاموا بمهاجمة بلدات يهودية معزولة، وأعملوا يد القتل والنهب فيها. والبريطانيون لا يفهمون أن الصهيونية تتطلع إلى التفاهم مع العرب». غير أن آينشتاين أكد، في الوقت ذاته، أن الصهيونية التي تغاضت عن «المسألة العربية» تتحمل قسطًا من المسؤولية عما يحدث في أرض إسرائيل، وأن المشروع الصهيوني غير ممكن بل وغير مرغوب إذا ما لم يتم التفاهم مع العرب.

وأثارت مقالة آينشتاين هذه حفيظة عدد من أعضاء «بريت شالوم»، وخاصة هانس كوهين، وكذلك حفيظة بعض أنصار السلام في بريطانيا، وبادر جزء من هؤلاء إلى حثه على بذل محاولة لتطهير الأجواء العكرة، التي أشاعتها مقالته بين الأوساط العربية. وعلى ما يبدو فإن آينشتاين استوعب ضرورة القيام بهذه المحاولة سريعًا، فخصّ صحيفة «بالستاين»- الطبعة الانكليزية من صحيفة «فلسطين» العربية- بعد مقالته السالفة ببضعة أشهر، بتصريح أكد فيه «إيمانه بإمكان تأسيس مجتمع ثنائي القومية في أرض إسرائيل»، مشيرًا إلى وجود احتمالات قوية لدفع التوليفة الثنائية القومية قدمًا بواسطة الحوار المباشر مع القيادة العربية. وفي ٢٥ شباط ١٩٣٠ نشرت صحيفة «بالستاين» ما بات يُعرف باسم «اقتراح آينشتاين إلى العرب واليهود». وقد تضمن دعوة إلى إنشاء آلية تهدف إلى جسر الصراعات، يكون محركها «التطلع إلى دفع مصلحة جميع السكان في أرض إسرائيل»، وأن تعمل بسرية تامة، وأن يكون تمثيل العرب واليهود فيها على قدم المساواة. وهذا البند الأخير عدّه البعض، بحق، بمنزلة مسعى مفضوح يستهدف جعل الجانب العربي يتنازل عن مطلب الحفاظ على الميزان الديمغرافي القائم، وعن مطلب ترجمته إلى نفوذ سياسي. ومهما يكن فإن آينشتاين أكثر من الحديث عن «الإرادة الطيبة» مشددًا على أن اقتراحه مرهون بها إلى حدّ بعيد، في وقت كانت فيه تلك الإرادة لدى الجانب الصهيوني موضع سخرية كبيرة، حتى في أوساط «بريت شالوم»، في ضوء أن الوقائع الميدانية نفسها تنسف، جملة وتفصيلاً، احتمالات وجود مثل هذه الإرادة أصلاً. فمثلاً، أكد هوغو بيرغمان، في كانون الأول ١٩٢٩، أن «الصهيونيين كلهم باتوا معنيين بدولة يهودية تُقام بواسطة قمع العرب، وهم لا ينضمون إلى صفوف الحزب التنقيحي (الذي يتبنى مثل هذه المقاربة) لأسباب تكتيكية فقط». وفي أيار ١٩٣٠ كتب هانس كوهين «إن الحديث عن حل ثنائي القومية، وفقا للمفهوم القديم، لم يعد مجديًا على الإطلاق، ويتعين استبداله بالحديث عن حل يضمن مكانة أقلية محصنة لليهود». علاوة على ذلك فإن استناد هذا الاقتراح إلى «مبدأ» المساواة في كل شيء انطوى على فوائد جمّة لزعامة المؤسسة الصهيونية الممثلة في حاييم وايزمان ودافيد بن غوريون، والتي تبنت، خلال ثلاثينيات القرن المنصرم، ما اصطلح

بنظرة راهنية إلى الوراء يمكن القول إن رابطة «بريت شالوم»، الذي تناولها هذا الكتاب بالقراءة والتحليل من جوانب عدة، كانت بمثابة إثبات قاطع، من جملة إثباتات أخرى عديدة، على جوهر الخيار الصهيوني الحاسم إبان فترة «الييشوف» (قبل ١٩٤٨)، ولا سيما منذ أواخر عشرينيات القرن الفائت. وتمثل فحوى هذا الخيار في إقامة دولة يهودية في فلسطين، وذلك ليس من خلال تجاهل الوجود الفلسطيني وحقوق السكان العرب الفلسطينيين فحسب، وإنما أيضًا من خلال محاصرة هذا الوجود و«تطهير» فلسطين منه، والتنكر لحقوقه القومية والإنسانية.

على تسميته بـ«مبدأ المساواة السياسية»، الذي هدف في الظاهر إلى قبول المساواة السياسية بين العرب واليهود، غير أنه عمليًا هدف إلى صرف الأنظار عن تطلعات الصهيونية الانفصالية والعدائية إزاء الأكثرية العربية. وتؤكد دراسات كثيرة أن معادلة «المساواة السياسية» لم تكن ملتزمة فعلاً بالمساواة على المستوى الإستراتيجي، لكنها انطوت على أفضليات جمّة، لعل أهمها أنها معادلة مخادعة في وسعها أن تشكل غطاء سياسيًا لعملية بناء قوة «الييشوف». وساعد تأييد آينشتاين لهذه المعادلة على تجنيد دعم دولي لها، نظرًا لما كان يحظى به من مكانة علمية اعتبارية في العالم أجمع.

خلاصــة

بنظرة راهنية إلى الوراء يمكن القول إن رابطة «بريت شالوم»، الذي تناولها هذا الكتاب بالقراءة والتحليل من جوانب عدة، كانت بمثابة إثبات قاطع، من جملة إثباتات أخرى عديدة، على جوهر الخيار الصهيوني الحاسم إبان فترة «الييشوف» (قبل ١٩٤٨)، ولا سيما منذ أواخر عشرينيات القرن الفائت. وتمثل فحوى هذا الخيار في إقامة دولة يهودية في فلسطين، وذلك ليس من خلال تجاهل الوجود الفلسطيني وحقوق السكان العرب الفلسطينيين فحسب، وإنما أيضًا من خلال محاصرة هذا الوجود و«تطهير» فلسطين منه، والتنكر لحقوقه القومية والإنسانية.

وهذا ما يوضحه، بجلاء كبير، الجدل الذي خاضه أعضاء هذه الرابطة مع المؤسسة الصهيونية الرسمية عامة وفيما بينهم خاصة، بشأن ضرورة «تصحيح المواقف الصهيونية» إزاء «المسألة العربية»، وضرورة إرسائها على قاعدة التفاهم المتبادل واعتماد المقاربة الثنائية القومية لحل الصراع.

وعلى الرغم من أن هذا الجدل بقي، في معظمه، عقيمًا إلا أن الاستنتاجات، التي توصل البعض إليها بوحي منه، تنطوي على دلالات مهمة للغاية، سواء إلى ناحية وضع الصهيونية في سياقها الصحيح، أو إلى ناحية فهم جذور الصراع في فلسطين وما آل إليه في خاتمة المطاف.

ولا بُدّ من الإشارة، على نحو خاص، إلى استنتاجات أول سكرتير لرابطة «بريت شالوم»، الباحث هانس كوهين، وبالأساس إلى ما يلي:

(*) **أولاً**- أن طريق الصهيونية، على المستوى الأخلاقي، هي طريق غير صحيحة أصلاً، ولذا فإن التطلع إلى تصحيحها سيكون أشبه بمطاردة السراب؛

(*) **ثانيًا**- أن زعماء الصهيونية والأكثرية الساحقة من أبناء «الييشوف» العبري كانوا غير معنيين عمليًا بإنهاء النزاع مع العرب؛

(*) **ثالثًا**- أن «المسألة العربية» هي المحك الأساس للصهيونية، إذ أنها كانت الدافع لأن تحسم بين خيارين: إمّا الأخلاق وإمّا شرعة القوة، وقد حسمت أمرها في آخر المطاف لصالح الخيار الثاني.

غير أن كوهين لم تكفه مؤونة هذه الاستنتاجات وغيرها على أهميتها الفائقة، وإنما اختار العزوف عن طريق الصهيونية معلنًا قنوطه من احتمالات إعادتها إلى «جادة الصواب»، وهاجر من فلسطين كليًا.

ومع أن مسلكه هذا كان في حينه استثناء لا يلغي القاعدة، إلا أنه قدّم نموذجًا فريدًا في كيفية تحقيق التفوّق الأخلاقي وترجمة الأقوال أفعالاً.